محمد بن خليفة ١٨١٣ ـ ١٨٩٠
الاسطورة والتاريخ الموازي

تأليف : مي محمد آل خليفة*

مراجعة : د. سعيد هاشم**

يعتبر محمد بن خليفة ظاهرة تكاد تكون نادرة في الإباء والشموخ بصفته واحدا من حكام الخليج خلال القرن التاسع عشر. فقد حاول أن ينأي بإمارته الصغيرة مستقلة بعيدا عن التسلط الأجنبي خلال العقدين الأولين من النصف الثاني للقرن التاسع عشر. ونتيجة لما تمتعت به هذه الشخصية من غلوّ في الحفاظ على هيبة استقلال البحرين فقد رفض الإنذار الانجليزي الذي يهدف لتقليص حريته في الدفاع عن بلاده عام ١٨٦٠. وكان يعتقد جازما أنه باجتهاده في الإستعانة بكل من القوتين الجارتين المسلمتين والبارزتين في المنطقة:

القوة الأيرانية والقوة العثمانية سيجنّب إمارته الصغيرة من تسلط الغرباء الانجليز بهدف حمايته من تسلطهم، وأن ذلك لن يسيء إلى سيادة بلاده أو يقلل من هيبتها؛ ولا يضعف من مركزه وسلطاته كحاكم لها ولم يعلم أنه بذلك العمل قد أثار حفيظة الانجليز الذين كانوا يسعون حثيثا آنذاك لتوطيد نفوذهم في منطقة الخليج دون أن يسمحوا لاية قوة إقليمية بمنافستهم للهيمنة المطلقة على مشيخات الخليج بشكل خاص وفرض الأمن على الخليج بشكل عام.

ولذلك إندفعوا للإنتقام من القيادة السياسية لجزر البحرين. فكانت النتيجة التضحية بحياة العضيدين من آل سلمان: محمد بن خليفة يقصى عن الحكم ثم يعتقل ويسجن خارج البلاد في الهند وعدن مدة ثماني عشرة سنة ثم يقضى بقية حياته في مكة مكرها. أما أخوه علي فيقتل في وطنه خلال الحرب الأهلية التي تعرضت فيها البحرين لخسائر مادية وبشرية.

وبالاضافة إلى ذلك فقد تم الانتقام بتفتيت الكيان السياسي للبحرين وفصله إلى كيانين البحرين وقطر ووضع كل منهما تحت الحماية البريطانية. ولا يزال الكيانان يكتويان بنيران الأنفصال.

ويركز الكتاب الذي بين أيدينا على التاريخ السياسي لجزر البحرين خلال القرن التاسع عشر. وتكمن أهمية الكتاب في التعرف على جهود الرواد الأوائل من حكام البحرين في التنظير والنضال من أجل الحفاظ على الهوية القطرية المستقلة في تلك الحقبة من تاريخ العرب الحديث.

---

* باحثة مهتمة بتاريخ البحرين الحديث.

** أستاذ التاريخ الحديث المساعد، جامعة البحرين.

كما تمتد أهمية الكتاب في إتجاه بعث الشعور الوطني الاستقلالي في المجتمع الخليجي في تلك المرحلة الخطيرة التي تحمل بين جنباتها ما يهدد الهوية العربية في هذا الجزء من الوطن العربي الذي يمثل الحدود الشرقية للوطن العربي الكبير.

وتبحر بنا مي الخليفة في رحلة طويلة تتجاوز القرن في كتابها محمد بن خليفة (١٨١٣ ـ١٨٩٠) الاسطورة والتاريخ الموازي، صدر هذا الكتاب في مطلع عام ١٩٩٦ عن شركة دار الجديد ويقع في ٧٤٠ صفحة عدا الملاحق والفهرس التحليلي، وهو ينقسم إلى ثلاثة أبواب، الباب الثالث يتضمن الملاحق وهي عبارة عن وثائق وصور وخرائط للبابين الأولين ولذا كان يفترض إستبدال عبارة «الباب الثالث» بالملاحق. وفيما يلي عرض موجز لمحتويات الكتاب ومضامينه.

عرضت المؤلفة في التمهيد إلى الهدف من وضع هذا الكتاب الذي أرجعته إلى تكليف من جدها الراحل الشيخ إبراهيم بن محمد الخليفة في المنام. وأوضحت أن الكتابة عن هذه الشخصية الفذة اقتضت إعطاء خلفية جغرافية وتاريخية لجزر البحرين، وعن ظهور العتوب وتحولهم من مجتمع البادية إلى رواد البحار؛ حيث تمكنوا من تأسيس كيانات سياسية لهم في الكويت وقطر والبحرين. وقد ارتبط ذلك مع نشأة كيانات سياسية عربية أخرى تزامن ظهورها مع تواجد قوى أوروبيه بحرية في الخليج إضافة إلى ظهور قوى إقليمية بارزة كالايرانيين والعثمانيين، والموحدين والعمانيين.

ولم تذكر المؤلفة منهج البحث الذي إتبعته في إعدادها لهذا الكتاب بشكل واضح سوى الإشارة إلى أنها إلتزمت بحكمة أمين الريجاني: «التاريخ شاهد لاقلب له» لذا فإنها التزمت المنهج السردي في الغالب، مع وجود التحليل أو التعقيب بشكل محدود.

في الباب الأول وتحت عنوان «الشراع والشرعية» تناولت المؤلفة مجموعة من المواضيع أهمها تأسيس الكيانات السياسية العتوبية مع التركيز على الكيان السياسي للخليفيين العتوب في البحرين وقطر، والأخطار التي أحدقت بهذا الكيان من مختلف القوى الطامعة في الهيمنة علي هذا الكيان الناشيء سواء كانت إقليمية أو دولية. وقد قسمت المؤلفة هذا الباب إلى سبعة فصول.

في الفصل الأول وتحت عنوان «فرس يمتطيه مئة راكب» تناول الفصل خلفية جغرافية وتاريخية عن جزر البحرين ومدى أهميتها الجيو ـ ستراتيجية (الجغرافية والاقتصادية والعسكرية). وجاء ضمن هذه الخلفية التاريخية علاقة جزر البحرين بحضارات بلاد ما بين النهرين وكذلك البرتغاليين، ورفض مجتمع البحرين للتسلط الأجنبي، وقد تمثل ذلك في المقاومة المسلحة خلال تلك الحقبة المبكرة من التاريخ الحديث.

كما أشارت المؤلفة إلى حلف العتوب وتحولهم من مجتمع البادية إلى ربابنة البحار حينما حطوا رحالهم على ضفاف الخليج، وامتلكوا اسطولا بحريا كبيرا منافسا لاساطيل القوى البحرية الخليجية. كما تناول الفصل موضوع القرصنة في الخليج مبينة أن هذا المصطلح أطلقه الأوروبيون ـ من ساسة وكتاب ـ على بحارة الخليج لتشويه دورهم الريادي في النقل البحري؛ وإيجاد مبرر مادي للتخلص من منافستهم للأساطيل الأوروبية وإخضاع المنطقه لنفوذهم. ويعتبر كتاب الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة من أهم الدراسات الخليجية حتى الآن التي دافعت عن عرب

الخليج، وفندت مزاعم الأوروبيين في وصفهم لبحارة الخليج بالقراصنة. وقد رجعت الكاتبه لهذه الدراسة وناقشت بالتفصيل من هو القرصان الحقيقي من خلال مجموعة كبيرة من الوقائع.

وتحت عنوان «صراع الحيتان وأطماع الجيران» تناولت المؤلفة في الفصل الثاني التنافس الأوروبي بين البرتغاليين والانجليز بعد تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية، وتأسيس مراكز تجارية لها في الساحل الإيراني. وأدى ذلك التنافس إلى تصفية الوجود البرتغالي التجاري والعسكري في الخليج.

وتحت شعار القضاء على القرصنة في الخليج ـ بعد ظهور القواسم كقوة بحرية متألقة تنافس الاسطول البحري الانجليزي في النقل البحري بين الخليج والهند وشرق افريقيا والشرق الأقصى ـ قامت البحرية الانجليزية بتصفيات قوة القواسم البحرية بصفتها أبرز القوى البحرية الخليجية وأجبرت السلطات الانجليزية شيوخ ساحل عمان وشيوخ البحرين على التوقيع علي المعاهدة العامة للسلام. في يناير وفبراير عام ١٩٢٠.

وتعتبر هذه المعاهدة هي حجر الزاوية للنفوذ البريطاني في الخليج وتطوره حيث أعطت نفسها الحق من خلال هذه المعاهدة الهيمنة على الملاحة في منطقة الخليج العربي في الفصل الثالث تحت عنوان «دعوة على طبق من ذهب» تناولت المؤلفة الظروف التي أدت إلى الاحتلال الإيراني لجزر البحرين بعد تحريرها من الاحتلال البرتغالي.

فقد حكمها البرتغاليون خلال الفترة ١٥٢١ ـ ١٦٠٢ دامت ثمانين سنة تخللتها خمس ثورات قام بها مجتمع البحرين الذي جُبل على رفض الهيمنة الأجنبية؛ وكان آخرها عام ١٦٠٢ حيث قدم الايرانيون في عهد الصفويين دعما عسكريا لتمكين ثوار البحرين من طرد البرتغاليين فكان الثمن استبدال الاحتلال البرتغالي باحتلال إيراني حتي عام ١٧٨٣.

وكما أشارت المؤلفة إلى تأثيرات الوجود الإيراني في البحرين من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. أشارت أيضا إلى أن ضعف البحرية الإيرانية مكَّن العتوب من تحرير البحرين من الاحتلال الإيراني عام ١٧٨٣.

وتحت عنوان «العمانيون وعرش الماء» تناول الفصل الرابع دراسة ظهور العمانيين كقوة بحرية ضاربة في عهدي اليعاربة والبوسعيديين حيث تمكن العمانيون في عهد اليعاربة ليس فقط من تحرير عمان من الاحتلال البرتغالي بل تمكن العمانيون من مطاردة البرتغاليين في شرق افريقيا؛ وإجلائهم منها. ولذلك امتد نفوذهم إلى زنجبار وممبسه. وتطلع العمانيون ـ نتيجة لتنامي قوتهم البحرية خلال القرن الثامن عشر والعقود الثلاثة الأولى للقرن التاسع عشر ـ للسيطرة على البحرين لأسباب جيوـ ستراتيجية ومذهبية. وتمكنوا من إلحاق أضرار اجتماعية واقتصادية بسكان هذه الجزر طيلة هجماتهم عليها. ومانزوح العديد من الأسر البحرانية إلى موانيء الخليج المختلفة: البصره، المحمره، جزيرة قيس، لنجه أبو شهر، القطيف، الاحساء والكويت إلا شاهد متواضع على تلك الأضرار. وقد شكلت تلك الغزوات بشكل عام تهديدا لأمن واستقرار البحرين، وفتحت عيون القوى الإقليمية الطامعة الأخرى للعمل على إيجاد موطىء قدم لها فيها كالإيرانيين والعثمانيين والموحدين (الوهابيين)؛ إضافة إلى بريطانيا القوة البحرية الدولية التي بدأ نفوذها في النموّ في منطقة الخليج بعد اجبارها شيوخ الساحل المتصالح والبحرين علي توقيع المعاهدة العامة للسلام.

ويحمل الفصل الخامس عنوان «الوهابيون وفريضة القرصنة» وقد خصص هذا الفصل لدراسة ظهور حركة الموحدين (الحركة الوهابية) كحركة دينية اصلاحية سياسية في قلب الجزيرة العربية في نجد منذ نشأة مهندس

الحركة الامام محمد بن عبد الوهاب مرورا بتحالفه العقائدي مع الأمير السعودي في الدرعية الامام محمد بن سعود وتأسيس الدوله السعودية، الأولى وهيمنتها علي الإمارات النجدية الأخرى، وامتداد هذه الدولة الفتية إلى شرق الجزيرة العربية؛ حيث ورثت ديار بني خالد، وهددت الكيانات السياسية القبلية الصغيرة في الساحل المتصالح وكيانات العتوب في الكويت وقطر والبحرين إضافة إلى عمان التي قاومت المد السياسي للموحدين بضراوة.

وقد غرس الموحدون روح المقاومة والجهاد في نفوس سكان الخليج بشكل عام والقواسم بشكل خاص وخاصة إزاء القادمين الغرباء من الأوروبين. كما أن تنامي هذه الدولة الدينية السياسي لم يقتصر خطره علي الكيانات العربية الصغيرة الناشئة في الخليج وإنما شكل تهديدا للنفوذ البريطاني المتنامي في منطقة الخليج إضافة إلى تهديد الموحدين لأمن الدولة العثمانية من خلال الإغارة على العتبات المقدسة بالعراق في مدينتي كربلاء والنجف في مطلع القرن التاسع عشر من ناحية؛ واحتلال الحجاز دُرة التاج العثماني من ناحية أخرى لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية مابين ١٨٠٢ ـ ١٨٠٥. ولأهمية الحجاز السياسية والدينية لدى السلطات العثمانية فقد كان رد فعلها عنيفاً تجاه الموحدين. فقد عز على القيادة السياسية للدولة العثمانية ـ التي أصبحت أكبر قوة في العالم الإسلامي بعد أن ألحقت هزيمة عسكرية بالصفويين عام ١٥١٤ في معركة جالد يران، والمماليك في معركة مرج دابق ١٥١٦ والريدانية ١٥١٧ ـ أن تترك دولة ناشئة تتطاول عليها لاقتطاع اقليم الحجاز الذي تستمد منه زعامتها الروحية للعالم الإسلامي من خلال حماية الحرمين. وكانت النهاية المأساوية للدولة السعودية الأولى على ايدى الجيش المصرى العثماني عام ١٨١٨ ـ ١٨١٩ الذى اجتاح نجد وهدم بيوت الدرعية وأُخذ العديد من أفراد الأسرة الحاكمه أسرى إلى القاهرة، كما أرسل أمير الدولة السعودية الأولى آنذاك عبدالله بن سعود إلى استنبول حيث أُعدم فيها عام ١٨١٩.

وتناول هذا الفصل دورالدولة السعودية الأولى والثانية في تهديد أمن واستقرار البحرين بعد فشلها في الاحتفاظ بهذه الجزر حينما حررها العتوب خلال عهد الدولة السعودية الأولى، كما شكلت الدولة السعودية الثانية تهديدا لأمن واستقرار البحرين حينما قامت بدعم آل عبدالله ـ المنشقين من الخليفيين ـ لتحقيق أطماعها في هذه الجزر من خلالهم. وقد شكل ذلك الموقف السعودي ضغطا خارجيا علي البحرين أدى إلى إثارة حفيظة القوى الطامعة الأخرى فيها سواء كانت إقليمية كالإيرانيين والعمانيين والعثمانيين أو دولية كالانجليز.

في الفصل السادس حول «العالم محارة سيفتحها بسيفه» تناولت المؤلفة بالتفصيل الموطن الأصلي لحلف العتوب بنجد الذي ضم الصباحيين والخليفيين والجلاهمه ومراحل هجرتهم إلى قطر ثم الكويت وتأسيس أول إمارة عتوبية في الكويت بزعامة الصباحيين عام ١٧٥٢، ثم رحيل الخليفيين إلى الزبارة شمال غرب قطر وتأسيس ثاني كيان سياسي للعتوب عام ١٧٦٦ ثم البحرين عام ١٧٨٣ بعد تحريرها من الهيمنة الإيرانية بالإضافة إلى هجرة الجلاهمه واستقرارهم في الرويس في قطر.

وتكاد تجمع المصادر على أن احتلال البحرين يعود الفضل فيه إلى العتوبيين واتباعهم دون استثناء .

ولذلك انشق عدد من الجلاهمه عن الخليفيين في البحرين بزعامة رحمة بن جابر الجلاهمه، واستقر في خورحسّان علي الساحل الغربي للخليج مقابل جزر البحرين بالقرب من الدمام. واتخذ ذلك المكان قاعدة لشن غاراته على البحرين ومهاجمة أساطيلها التجارية. ويمكن القول أن العتوبيين في الكويت والبحرين وقطر تمكنوا من تأسيس

اساطيل تجارية جعلت منهم قوة بحرية مهابة لا تقل شأنا عن القوى البحرية الخليجية كالعمانيين والقواسم قبل تحطيم أسطولهم بفعل الحملات البريطانية الثلاث خلال أعوام ١٨٠٦، ١٨٠٩، ١٨١٩.

كما تناول الفصل تهديد رحمه بن جابر الجلاهمه وأولاده لأمن واستقرار البحرين عن طريق تشجيعه ودعمه ماديا من قبل سلطان عمان إضافة إلى اعتداءاته المتكرره على سفن الغوص التابعة للبحرين، وقيامه بأعمال السلب والقتل والنهب ومصادرة السفن.

ويّدعى رحمه بن جابر الجلاهمه أن قيامه بتلك الأعمال يعود للانتقام من الخليفيين الذين لم ينصفوه من غنائم البحرين على الرغم من مشاركتهم في فتحها .

في الفصل السابع وتحت عنوان «الأشقر وطويلته» تناولت المؤلفة دور عبدالله بن أحمد الخليفة في ترسيخ حكم الخليفيين بعد أن تعرضت البحرين لاحتلال عماني وسعودي خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر.

إذ أنه علي الرغم من استعادة الخليفيين العتوب هيمنتهم على البحرين إلا أن أطماع القوى الإقليمة والدولية ماتزال ماثلة للعيان. ونتيجة لتنامي القوة البحرية البحرينية فقد فشلت آخر محاولات إمام مسقط وأعوانه من احتلال البحرين في خريف عام ١٨٢٨، وعادت القوات العمانية مدحورة حيث منيت بخسائر مادية وبشرية كبيرة. كما أشارت المؤلفة إلى أنه تم اتفاق بين السعوديين والعمانيين عام ١٨٣١ لغزو البحرين مما دفع حاكمها عبدالله بن أحمد الخليفة للاستعانة بالإنجليز من أجل الحيلوله دون ذلك الغزو.

ويشير هذا الفصل إلى أن الأخطار التي هددت أمن واستقرار البحرين لم تقتصر على أطماع القوى الاقليمة والدولية في الهيمنة على هذه الجزر وإنما ظهر خطر جديد في الداخل سهّل على تلك القوى الطامعة الولوج إلى الداخل وزعزعة الاستقرار وتحقيق بعض أطماعها. وتمثل ذلك الخطر في الأزمة التي مرت بها البحرين عام ١٨٤٢ وأدت لانقسام البيت الحاكم من الخليفيين إلى قسمين آل عبدالله وآل سلمان. وكشفت هذه الأزمة عن نقطة ضعف أساسية الأمر الذي أدى إلى قابلية إختراق البيت الحاكم من جانب حيث الحرب الأهلية التي حدثت آنذاك، واختراق أمن البحرين وسيادتها من جانب آخر من قبل قوى اقليمة ودولية تؤلب فريقا ضد آخر مستغلة ذلك الأنقسام ومستثمرة له بصورة مدمرة.

ففي ثلاثينات القرن التاسع عشر تعرضت البحرين لتهديدات إيران من الشرق ومحاولة استعادة هيمنتها على البحرين. وفي الغرب الدولة السعودية الثانية التي كانت تطمح لإلحاق هذه الجزر بالكيان السعودي لأهميتها الجيوـ ستراتيجية.

وفي الداخل حدثت تطورات هامه أدت إلى تدهور الأوضاع الأمنية وخلق توتر اقليمي وهي:

أ - الممارسات الخاطئة من قبل أبناء عبدالله بن أحمد الخليفة حاكم البحرين مع التجار والمزارعين من أبناء البحرين إضافة إلى عدد من رعايا الحكومه البريطانية إلى درجة أن الحاكم نفسه أعرب عن انفلات الأمور من يده.

ب- أن محمد بن خليفة بن سلمان الحاكم المرتقب شعر بوجود محاولة لاستبعاده عن الحكم بواسطة الحاكم نفسه الذي كان يخطط ليعهد بذلك المنصب إلى ابنه محمد بن عبدالله.

جـ - أن محمد بن خليفة بن سلمان كان ملاذا للمظلومين خلال تجاوزات أبناء عبدالله بن أحمد حيث كان يحاول إيقاف تلك الممارسات الخاطئة التي تسيء إلى سمعة وأمن البحرين. ولاشك أن ذلك الموقف الإنساني والوطني رفع محمد بن خليفة في أعين الناس في الداخل والخارج، وعزز مكانته الاجتماعية. هذا الوضع المتوتر في الداخل أعطى القبائل العربية المعادية للخليفيين على الساحل الغربي في الدمام فرصة للتحالف مثل العمامير والهواجر وقاموا بالاعتداء على سفن القطيف والبحرين .

إضافة إلى ذلك جاء اجتياح الجيش المصري لأراضي الدولة السعودية الثانية واحتلال جميع أراضيها بما فيها الإحساء عام ١٨٣٨ ـ ١٨٣٩ والتوصل إلى اتفاق بحريني ـ مصري بعد فشل حاكم البحرين في إقناع السلطات البريطانية في الخليج لضمان حمايته من التهديدات المصرية.

ولذلك حينما قامت الحرب الأهلية بين آل عبدالله وآل سلمان عام ١٨٤٢ دعمت السلطات البريطانية محمد بن خليفة ضد عمه عبدالله بن أحمد لأنها توخت تحقيق ما تريد من نفوذ من خلاله في المستقبل؛ وانتقاماً من عبدالله بن أحمد بسبب تحديه للسلطات البريطانية وتوقيعه الاتفاق المذكور مع المندوب المصري. وقد فرَّ عبدالله بن أحمد إلى خارج البحرين وتوفى في مسقط عام ١٨٤٨ بعد أن فشل في الحصول على دعم عسكري لاستعادة مركزه. وأصبح أولاده مصدر تهديد مستمر لأمن واستقرار البحرين حتى نهاية القرن التاسع عشر. أما الباب الثاني الذي حمل عنوان «الإرادة الوطنية والسلطة البريطانية» فإن مواضيع فصوله تدور حول الدور الفعَّال الذي لعبه محمد بن خليفة خلال فترة حكمه البحرين البالغة ربع قرن تقريبا (١٨٤٣ ـ ١٨٦٨) حيث كان يقارع القوى الطامعة للنيل من سيادة وأمن بلاده مقارعة الأبطال. وفي مقدمتها بريطانيا ـ بروح لم تعرف الكلل، فكان مثله كمثل الأسد الذي يدافع عن عرينه بضراوة. وبسبب ذلك الاستبسال أطلقت عليه بريطانيا آخر سهم في جعبتها وهو التفريق بينه وبين أخيه علي بن خليفة الذي كان يمثل عموده الفقري؛ فأصابت منه مقتلا.

وقد قسمت المؤلفة هذا الباب إلى سبعة فصول أيضا. في الفصل الأول وتحت عنوان «التاريخان: الأسطوري والموثق» تناولت المؤلفة عرضا لسيرة محمد بن خليفة موضوع الدراسة وشخصيته مستعينة بكتابات وروايات المؤرخين المحليين والعرب والمستشرقين لحياة هذه الشخصية المتميزة ودورها في العمل السياسي لحكم البحرين. كما تناولت الآثار التي ترتبت على الحرب الأهلية نتيجة لجوء آل عبدالله إلى الخارج وتعاونهم مع القبائل والقوى الاقليمية المعادية والطامعة في البحرين مما شكل تهديدا لأمن واستقرار البلاد، حيث كانت جزر البحرين وأسطولها التجاري وسفن الغوص هدفا لهجماتهم منذ تولي آل سلمان حكم البحرين وحتى نهاية القرن التاسع عشر. هذا الوضع المتوتر حفز القوى الاقليمة كالإيرانيين والعثمانيين والسعوديين إضافة إلى بريطانيا لمواصلة مراقبتها الوضع عن كثب لتحقيق أطماعها في هذه الجزر الصغيرة ذات الموقع المتميز.

وتحت عنوان «الجبهة الشرقية والأحداث الداخلية» تناول الفصل الثاني استمرار تهديد أمن البحرين وإستقرارها من جانب آل عبدالله والجلاهمة الذين واصل أمير الدولة السعودية الثانية فيصل بن تركي دعمهم وتشجيعهم على غزو البحرين، وقد شكل ذلك إستنزافا لموارد البحرين الاقتصادية والبشرية. حيث حصلت مواجهات عديدة بين أسطول البحرين وأسطول أولئك الخصوم في معارك عديدة طيلة العقد السادس من القرن التاسع عشر.

ومن الجدير بالذكر أن السلطات البريطانية في الخليج وقفت موقف المتفرج على الرغم من شكاوي محمد بن خليفة حاكم البحرين المتكرره للمقيم السياسي البريطاني في «ابو شهر» لكي يبذل مساعيه بمنع الخصوم عن تهديد أمن وسيادة البحرين بحكم مسئولية بريطانيا عن السلم والأمن في الخليج وفقا للمعاهدة العامه للسلام. إلا أنه بات معروفا أن تحرك الانجليز في الخليج تحكمه المصلحة الذاتية فقط.

لذا فإنه على الرغم من الخلاف الأسرى في البحرين بين آل سلمان وآل عبدالله وما تمخض عنه من تداعيات أمنية محليا واقليمياً إلا أن السلطات البريطانية لم تحرك ساكنا، لأن هذه السلطات رأت أن استمرارية العداء الأسرى في البحرين يضعف تماسك الجبهة الداخلية. ولذا ظلت تراقب انقسام رموز العائلة الحاكمة، واكتفت بما بذله المقيم السياسي في الخليج وبعض ممثليه من محاولات محدودة وغير جادة في نهاية المطاف لحل ذلك الخلاف. وفي ظل هذه الظروف الصعبة حاول محمد بن خليفة الحفاظ على سيادة تراب بلاده واستقلالها من جانب وفرض إرادته الوطنية كحاكم مستقل من جانب آخر. وقد تطلّب ذلك العمل على تطوير القدرات الدفاعية البحرية لأسطول البحرين لصد الهجمات المتوقعة في أي وقت ومن خصوم عديدين. في الفصل الثالث وتحت عنوان «الرايتان التركية والفارسية» تناولت المؤلفة المتاعب التي واجهها محمد بن خليفة حاكم البحرين نتيجة استمرار الخلافات والنزاعات مع آل عبدالله الذين اتخذوا من قطر والدمام منطلقا لشن هجماتهم على البحرين. وكان أمير الدولة السعودية الثانية الامام فيصل بن تركي عام ١٨٥٩ عاملاً مساعداً لآل عبد الله في تجهيز حملة لغزو البحرين. وقد فشلت هذه الحملة في تحقيق أهدافها وهي الاستيلاء على البحرين واقصاء محمد بن خليفة ليحل محله محمد بن عبد الله. ويرجع الفضل في افشال تلك الحمله إلى عاملين :

أ ـ المقاومة العنيفة من جانب قوات البحرين .

ب ـ ارسال المقيم السياسي البريطاني في ابو شهر سفينتين حربيتين إلى ساحل الاحساء تمكنتا من تدمير ميناء الدمام الذي انطلقت منه الحمله.

وعلى الرغم من فشل تلك الحملة في تحقيق أهدافها إلا أن حاكم البحرين لم يكتف بإجراءات بريطانيا التأديبية لخصومه. وكان يود انتقاما أشد من حكومة الأمير السعودي لتلقينها درسا رادعا لتأمين حكمه، غير أن بريطانيا لم تكن مستعدة للاشتباك مع السعوديين داخل بلاد العرب.

لذا فقد اضطر محمد بن خليفة أن يقوم بتلك المهمة بنفسه فحاصر ميناء القطيف التابع للسعوديين. ولما كانت بريطانيا تعتبر نفسها حارسة السلام والأمن البحري في الخليج فقد اعتبرت تصرف محمد بن خليفة حاكم البحرين خرقا للمعاهدات البحرية التي وقعتها مع حكام البحرين. ولحرص حاكم البحرين علي استمرارية هيبة مركزه وسيادة بلاده لجأ لطلب حماية الاتراك والإيرانيين، ورفع علميهما علي قلعة المنامة نتيجة تضييق الخناق عليه من السعوديين أعوان خصومه من آل عبدالله والانجليز. إلا أن محمد بن خليفة لم يقدر النتائج السياسية والقانونية المترتبه علي تصرفاته حيث غاب عن باله أنه وضع نفسه وجها لوجه امام سلطات بريطانيا العظمى التي كانت تخطط لتتخذ من جزر البحرين مركزاً لنفوذها السياسي والعسكري في المستقبل.

لذا فقد كان متوقعا أن تكون ردود فعل بريطانيا عنيفة تجاه تركيا وايران، فقد اختفى وكيليهما من البحرين بحجة أن حضورهما يعكر صفو الأمن في منطقة الخليج. أما حاكم البحرين فقد جوبه باجراءٍ لم يسبق له مثيل، حيث أُجبر على توقيع معاهدة مذلة في ٣١ مايو ١٨٦١ وقعها بالنيابة عنه أخوه علي بن خليفة، كما احتجزت مؤقتا أفضل سفينتين في الأسطول البحريني وهما الطويلة والحمراء. في الفصل الرابع وتحت عنوان «دامسه والمثال التأديبي» تناولت المؤلفة التوجه الجديد للسلطات البريطانية لتدعيم نفوذها في الخليج عن طريق تعيين مقيم سياسي جديد في أبو شهر الكولونيل لويس بيلي ١٨٦٢ ـ ١٨٧٣ ومنحه صلاحيات مطلقة لمواجهة كل من تسوِّل له نفسه من زعماء الخليج والجزيرة العربية الخروج على الاتفاقيات الأمنية، أو تهديد الملاحه أو إساءة معاملة الرعايا الانجليز من الهنود وغيرهم. وكان اقدام البحرية البريطانية علي ضرب الميناءين السعوديين الدمام والقطيف في ٢ فبراير ١٨٦٦ خير شاهد على ذلك التوجه، بسبب مقتل أحد الرعايا البريطانيين خلال هجوم احدى القبائل السعودية علي سلطنة عمان. وألحق القصف بتعهد ـ يعتبر باكورة العلاقات السياسية البريطانية ـ السعودية ـ وقعه محمد بن عبدالله بن مانع نيابة عن الأمير السعودي عبدالله بن فيصل بن تركي.

كما تناولت المؤلفة المؤامرة الانجليزية لتفتيت كيان البحرين السياسي الموحد والمكوَّن من قطر وجزر البحرين إلى كيانين سياسيين منفصلين حيث ارتبطت قطر مع بريطانيا باتفاقيات مماثلة لاتفاقيات البحرين وقعها عن قطر محمد بن ثاني في ١٢ سبتمبر ١٨٦٨ وعن السلطات البريطانية الكولونيل لويس بيلي المقيم السياسي البريطاني في الخليج. وكانت هذه التطورات السياسية حصيلة أحداث ـ كان لبريطانيا دور فيها ـ دارت بين البحرين والقبائل العربية في قطر في الوكره، والدوحه، والحمرور ثم دامسه. وقد حمل المقيم السياسي البريطاني مسئولية ما حدث من تخريب للدوحه عام ١٨٦٧ كلاً من محمد بن خليفة حاكم البحرين وزايد بن خليفة حاكم أبو ظبي؛ حيث اشتركا في الهجوم على الدوحة وتخريبها. وفرضت السلطات البريطانية في الخليج ـ بصفتها حامية الأمن في المنطقة ـ شروطاً قاسية علي الزعيمين فتعهد حاكم أبو ظبي بتنفيذها بينما رفضها حاكم البحرين الذي فضل الاستعانة بإيران. وكان ثمن ذلك عزله ونفيه وهدم قلعة أبي ماهر وتحطيم الأسطول البحريني الراسي عندها في ٦ سبتمبر ١٨٦٨. واجبار علي بن خليفة ـ الساعد الأمين للحاكم المخلوع ـ على توقيع اتفاقية أخرى مذلة لسيادة واستقلال البحرين، ومرهقة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لتضمنها غرامة مالية مقدارها مائه ألف دولار أمريكي. وقضت المعاهدة بتنصيب علي بن خليفة حاكما للبحرين خلفا لأخيه المخلوع. كما تضمنت تعهد الحاكم الجديد بتسليم أخيه إلى المقيم السياسي البريطاني في أبو شهر حال العثور عليه.

وتحت عنوان «من الضلع إلى أسيرجور» تناول الفصل الخامس نهاية المؤامرة المأساوية التي مرت بها البحرين بعد الهجوم المسلح للبحرية البريطانية، وما صاحبه من عواقب وخيمة على القيادة السياسية والاقتصاد الوطني ومجتمع البحرين. كذلك تناول الفصل محاولات الحاكم المخلوع محمد بن خليفة عودته إلى البحرين لاسترجاع منصبه عن طريق الاستعانة بالصباحيين والسعوديين، بالإضافة إلى ردود الفعل الأقليمية للتغيرات التي حدثت في البحرين خصوصا إيران التي ظلت تراودها الآمال لاستعادة هيمنتها على البحرين بعدا التدخل البريطاني السافر في شؤون البحرين الداخلية.

كما تناول الفصل الحرب الأهلية الثانية التي دارت في البحرين في خريف ١٨٦٩ بين آل سلمان (علي بن خليفة

ومحمد بن خليفة) ـ والتي لعب آل عبدالله في إذكائها دورا بارزا انتقاما لأحداث الحرب الأهلية الأولى عام ١٨٤٣ حيث تمخضت الحرب الأهلية الثانية عن خسائر بشرية اقتصادية لأعمال الفوضي الأمنية التي سادت البلاد. فقد انتشرت أعمال السلب والنهب وتناقصت المواد الغذائية، واستشرى الصراع الأسرى في البيت الحاكم ـ وتسلم المقيم السياسي البريطاني في أبو شهر زمام الأمور وتم تعيين الحاكم الشاب عيسي بن علي بن خليفة الذي نجا بأعجوبة من دمار الحرب الأهلية بعد مقتل والده وأخيه إبراهيم. وتمَّ ربط البحرين بالعديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية في عهده الذي استمر ما بين ١٢ ديسمبر ١٨٦٩ ـ ١٩٢٣.

وتحت عنوان «سجين أمن الدولة». وصفت المؤلفة في الفصل السادس حال سجناء البحرين السياسيين منذ إبحار السفينة البريطانية (دفني) في ديسمبر ١٨٦٩ حتى وصولها ميناء بومبي في ٣٠ ديسمبر ١٨٦٩ عشية رأس السنة الميلادية الجديدة، وما تعرضوا له من معاملة في السجن. فقد قضوا ثمان سنوات في الهند ١٨٧٠ ـ ١٨٧٨.

وبعدها نقلوا إلى عدن. كما تضمن الفصل مجموعة مقالات لعدد من الصحف الهندية التي تناولت أحداث البحرين بشيء من التفصيل مشيدة بدور البحرية البريطانية في إزالة آثار العدوان.

وكان عدد سجناء البحرين السياسيين خمسة وسبعة مرافقين لخدمتهم. ومن غرائب الصدف أن حاكم البحرين المخلوع محمد بن خليفة قد وضعه الانجليز على ظهر باخرة واحدة وفي معتقل واحد مع خصومه الأربعة من آل عبد الله بغية التمادي في إيذاء هذه الشخصية الوطنية النبيلة.

ومما يؤكد حرص بريطانيا على إيذاء الشيخ محمد بن خليفة أنها اعطت المقيم السياسي صلاحيات مطلقة من أجل التصرف بكافة اشكال العقاب. ولذا وجدناه يجهتد بأمر اعتقالهم قبل حصوله على الإذن الرسمي بتلك المهمة. لقد جاء هذا الإذن بعد تسعة شهور من تاريخ الأعتقال، ونظرًا لأهمية حدث الاعتقال بالنسبة لبريطانيا فقد رافق المقيم السياسي السجناء حتى وصولهم بومبى. كما تضمن الفصل مجموعة من نصوص المراسلات بين كبار المسؤولين البريطانيين بشأن موضوع السجناء واعتقالهم ونفقات معيشتهم في السجن إضافة إلى عدد من الصور والخرائط التوضحية.

أما الفصل السابع والأخير والذي حمل عنوان «خاتمة المطاف: مكة». فقد تضمن حياة محمد بن خليفة في عدن ما بين ١٨٧٨ ـ ١٨٨٧ والمحاولات التي بذلتها زوجته المطلقة ووالدة ابنه سلطان لطيفة بنت سليمان الزايد والتي تميزت بالوفاء والجرأة؛ حيث بذلت جهودا مضنية لانقاذ زوجها وتحريره من السجن حينما سعت لدى السلطان العثماني عبدالحميد الثاني، وجعلته يبذل جهوداً دؤوبة لدي السلطات البريطانية عن طريق السفير التركي في لندن حتى تم اطلاق سراحه، واستقر في منفاه الأخير بمكة. وقامت السلطات العثمانية بالانفاق على معيشته منذ وصوله مكة بعد اطلاق سراحه من عدن واجتماع شمل العائلة بأم القرى وحتى وفاته فيها عام ١٨٩٠. وتضمن النصف الأخير من هذا الفصل مجموعة نصوص المراسلات بين مختلف الموظفين الانجليز وبينهم وبين السفارة التركية في لندن بشأن اطلاق سراح بطل البحرين محمد بن خليفة.

أما الباب الثالث فهو الباب الذي خصصته المؤلفة للملاحق وقد تضمن وثائق وصورًا وجداول توضيحية وتوثيقية

لكل المواضيع التي وردت في متن الكتاب. وقد تكونت هذه الملاحق من مئه وستين وثيقة وخريطة وجدول بلغات مختلفة، خص فصول الباب الأول تسع وثائق، ويعتبر الباب الأول برمته تمهيدا للباب الثاني، بينما خص فصول الباب الثاني وهو الجزء الهام في الدراسة ـ والذي يتعلق بشكل مباشر بالشخصية موضوع الكتاب ـ مائة واحدى وخمسين وثيقة. وتعتبر كلها وثائق هامة عززت من مصداقية الأحداث التاريخية التي تناولتها الدراسة، ووفرت لها غطاءً توثيقيا، وسهلت كشف الكثير من الحقائق التاريخية مما سهل على القارئ معرفتها دونما حاجه ملحة للتعقيب والتحليل من جانب المؤلفة.

كما حاولت المؤلفة أن تقلل من انعدام التوازن الكمي بين وثائق الباب الأول والثاني بتضمين المتن في الباب الأول مجموعة من الصور التوضيحيه والنصوص المقتبسة من مختلف المصادر والمراجع.

وليس من شك أن توفير هذا الكم الهائل من الوثائق والصوروالخرائط والقصائد ومقالات الصحف والدوريات تطلب جهداً شاقا كانت حصيلته هذه الدراسة القيمة التي شكلت إضافة لمكتبة تاريخ المشرق العربي الحديث بشكل عام والبحرين بشكل خاص. وقد اتسمت الدراسة بالطابع السردي الذي لم يخل من التحليل والتعقيب بشكل مقتضب، واتسمت كذلك بالموضوعية التاريخية التي حفظت للمؤلفة حيدتها غير الكاملة.

وللدراسة أهميتها التي تجعل منها مرجعا هاماً للباحثين في مجال التاريخ السياسي الحديث. كما تجدر الإشارة إلى أن تنوع المصادر الأولية والثانوية التي تم استخدامها في هذه الدراسة سواء كانت وثائق، كتباً، دوريات، احصائيات، خرائط، قصائد، صورًا أثرية أو مقالات صحفية كان لها الفضل في تميز هذه الدراسة بالكم الوثائقي والمرجعي إلا أن كل ذلك لا يعنى اكتمال هذه الدراسة من الناحية الأكاديمية والعلمية الرصينة. فقد افتقرت احيانا إلى الدقة الأكاديمية بمعناها الشامل، وهي الدقة المطلوبة في معالجة شخصية حاكمة تتسم بالتعقيد، وتدور حولها احداث جسام كان لها تأثيرها الكبير على مستقبل النظام السياسي واوضاعه الداخلية والخارجية. ويمكن لنا في ضوء العرض السابق للكتاب أن نثير الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى خاصة بالجوانب الشكلية للعمل وتشمل:

١- أن المؤلفة خلطت بين المصادر والمراجع فلم تميز بين المصادر الأولية والثانوية وكل منها له أولويته ومكانته المعرفية وهذا أمر يؤكده ذوو الاختصاص في ابحاثهم العلمية.

٢- تكرار ورود بعض الوثائق والجداول في الملاحق وفي متن الكتاب وغموض الهدف من ذلك إلا أن يكون وراءه اعطاء صفة الضخامة للكتاب.

٣- أن الفصول الثلاثة الأخيرة من الباب الثاني : الخامس والسادس والسابع تغلب عليها النصوص المقتبسه للمراسلات ومقالات الصحف وعلى الأخص الفصل السابع حيث اضمحل دور المؤلفة في العرض والمناقشة. وقد كان يمكن الإكتفاء بذكر مضمونها والتعقيب عليها لتفعيل دور المؤلفة وترحيلها جميعا (النصوص المقتبسة) إلى الملاحق إذا لم تكن موجودة.

٤- أن هناك العديد من النصوص المقتبسة بدون هوامش توضح المصدر أو المرجع الذي اقتبست منه.

٥- أن هناك العديد من الهوامش يهمل فيها اثبات أرقام الصفحات.

الملاحظة الثانية تتعلق بهيكل الدراسة وتشمل:

١- أن الباب الأول وفصوله السبعة أي ما يقارب نصف الكتاب قد اقتصر علي مقدمات تمهيدية ومعلومات متشعبه كان يمكن اختصارها في فصل واحد يكون مقدمة للفصول السبعة المتبقية في الباب الثاني.

٢- خلُو الدراسة من خلاصة أو خاتمة تكون استنتاجا عاما للدراسة بالكامل تخرج باقتراحات وتوصيات ونظرة استشرافية للمستقبل يستفيد منها الحاكمون والمحكومون من خلال الأحداث التي مرت بها المنطقة الخليجية بشكل عام والبحرين بشكل خاص الملاحظة الثالثة تتعلق بالناحية العلمية، وسأقتصرها على ايراد النماذج الآتية:

١- في الفصل الأول من الباب الأول ص ٥٢ ـ ٥٣ إستشهدت المؤلفة بجدول يوضح القبائل القاطنه في البحرين عام ١٨٧٥، وورد الجدول أيضاً في الملاحق ص ٧٤٦ ضمن وثائق الفصل الأول من الباب الأول. واستخدمت المؤلفة هذا الجدول في سياق عرض توزيع السكان في الفترة قيد الدراسة، بيد أن هذا الجدول يفتقر إلى الدقة والشمولية حيث لا يشير إلى العديد من عشائر السنة والشيعة الذين يتوزعون في مدن البحرين وقراها، ويمارسون إنشطة مختلفة في البحر والزراعة، علماً بأنهم لا يختلفون عن غيرهم من حيث كونهم من سكان البحرين الاصليين. وكان جديرًا بالمؤلفة أن تشير إلى ما ينقص هذا الجدول، أو تستكمله بمعلومات جديدة كي يتسم عرضها بالدقة والموضوعية.

٢- استخدمت المؤلفة في العديد من صفحات فصول الدراسة، خصوصاً فصول الباب الثاني عبارة «رعاياهم البانياه المدللين» مستغربة من اهتمام السلطات البريطانية بالهنود وغيرهم ممن يخضعون تحت رعاية هذه السلطات. وأنا لا اشارك المؤلفة لهجة الاستغراب تلك إذ من البديهي أن تحافظ كل دولة على أمن رعاياها في الداخل والخارج، وكانت بريطانيا في ذلك تلتزم بمسئوليتها القانونية في المحافظة على حقوق مواطنيها لكننا مع ذلك نعذر للمؤلفة استغرابها لأنها ترى ذلك الالتزام بالمحافظة على الرعايا الهنود لا يقابله اهتمام بالرعايا العرب، وباستقلال حكامهم في حماية السيادة الوطنية لبلادهم.

ومع ذلك فإن هذه الملاحظات المتواضعة لا تقلل من أهمية هذه الدراسة، ولا من المجهود المضنى الذي بذل في انجازها، فقد استطاعت المؤلفة أن تقدم مرجعاً هاماً في مجال دراسات الخليج والجزيرة العربية، خاصة وأنه مرجع يتناول فترة دقيقة من تاريخ المنطقة قلما تناولها الباحثون بالدراسة المتأنية، المعتمدة على جهاز مرجعي شامل كما فعلت المؤلفة.